

الى أين نتجه؟

- أزمة التنمية فى ظل العولمة
الإقتصادية -

بقلم
شريف دلاور

المحتويات

- المشهد الإقتصادى العالمى
- جدل حول العولمة
- تجارة حرّة أم تجارة عادلة؟
- إحتكار المعرفة
- الثالوث المتضارب والأزمات المالية
- الشركات عابرة الحدود والإستثمار الأجنبى المباشر
- الدولة والسوق : دروس التسعينات
- الإقتصاد المصرى الى أين ؟

مايو 2007

□ المشهد الإقتصادي العالمي

- يتعرض النظام الإقتصادي الدولي لأكثر التغييرات عمقاً منذ نشأته منذ نشأته في القرنين الثامن والتاسع عشر، فإنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفيتي وصعود الإتحاد الأوروبي ودخول الصين على المسرح الدولي كإقتصاد صناعة تحويلية مسيطر ونجاح الهند في تعاقدات الباطن outsourcing كلها عوامل تؤثر على جوهر الأعمال الدولية، وهذا بالإضافة الى متغيرات الثورة التكنولوجية المرتبطة بالحاسب الآلي والإنترنت وإقتصاد المعلومات وزيادة معدل الإبتكار في مجالات التكنولوجيا الحيوية والإلكترونيات الدقيقة والإتصالات والمواد الجديدة وقصر دورة حياة المنتجات والعمليات، وإعادة توزيع القوة الإقتصادية من الغرب الصناعي الى إقتصادات شرق آسيا، والإنتقال من الصناعة التحويلية الى الخدمات في الدول المتقدمة (كان قطاع الصناعات التحويلية يمثل 27% من الناتج الإجمالي الأمريكي في 1960 ليصبح في حدود 15% منذ بضعة سنوات).
- ولقد أصبحت إقتصادات دول العالم تعتمد بدرجة أكبر على الأسواق في توجيه الأمور الإقتصادية، وصاحب ذلك تراجع لدور الدولة وإندماج متزايد للإقتصادات الوطنية في إقتصاد دولي يتميز بنمو لحركة التجارة وللتدفقات المالية، وكما أن سقوط أنظمة التخطيط المركزي وفشل إستراتيجية الدول النامية لإحلال الواردات والإعتقاد المتنامي منذ عهدى ريجان وتاتشر بأن تدخل الدولة (دولة الرفاهة welfare state) هو معوق للنمو الإقتصادي وللتنافسية العالمية أدى الى قبول فلسفة الأسواق غير المقيدة كحل للأوجاع الإقتصادية وبالتالي التوجه نحو حل الإحتكارات الحكومية والخصخصة وفتح أسواق الإقتصادات الوطنية، وعلى هذه الخلفية تم بلورة " توافق واشنطن Washington Consensus" - بواسطة صندوق النقد والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية - والذي يضع سياسات للنمو تروج لخفض حجم الحكومة وتفكيك الإحتكارات العامة وللخصخصة والتحرير السريع، ولم يتطرق إتفاق واشنطن لأمر مثل عدالة توزيع الدخل أو التشغيل أو تدرج وأولويات الإصلاح أو كيفية إدارة الخصخصة ، ولم يكن من المستغرب بالتالي أن تحصل دولة مثل الأرجنتين على تقييم ممتاز A+ لإتباعها سياسات توافق واشنطن لتواجه أزمة إقتصادية وإجتماعية وسياسية طاحنه بعد هذا التقييم بفترة وجيزة.
- ويضاف على هذا المشهد الأهمية المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات في هيكل وأداء الإقتصاد الدولي، فإستراتيجيات هذه الشركات العملاقة صارت تشكل محدداً رئيسياً لحركة التجارة ومواقع التصنيع في العالم لكونها المتحكم في معظم الإستثمار الرأسمالي العالمي وفي التكنولوجيا وفي الأسواق الدولية، وعليه أصبحت لاعباً رئيسياً في الإقتصاد والسياسة على السواء (كلمة "العولمة" بدأ تداولها في النصف الثاني من الثمانينات نتيجة الففرة الكبيرة في الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات).
- ويشاهد الإقتصاد الدولي ثورة ديموغرافية تتمثل في إنخفاض السكان وتغير تركيبهم في العالم الصناعي وإنفجار سكاني في المقابل في العالم النامي مما سيحدث بالقطع نقلة في توزيع القوة الإقتصادية حول العالم (وبالذات بالنسبة للصين والهند) ، فلقد قفز سكان العالم النامي من 1,7 الى 4,7 مليار نسمة في الفترة ما بين 1950 ونهاية القرن العشرين ومن المنتظر أن يصل الى 6,8 مليار في 2025.
- ويفرض الإحتباس الحراري وتغير مناخ الأرض نفسه على سلم الأولويات والتحديات التي تواجهه العولمة حيث أن الأسواق بطبيعتها تؤدي الى زيادة تلوث المياه والهواء في حالة عدم التدخل الحكومي (رأى رجال صناعة البترول أثناء إجتماعات دافوس 2006 أن فرصاً جديدة ستتولد نتيجة زيادة حرارة الأرض وذوبان جليد القطب الشمالي لإمكان التنقيب عن البترول المتوفر في تلك المنطقة إلا أن دافوس 2007 وضعت الإحتباس الحراري Global Warming على قمة التحديات!) ، ولقد وقعت 150 دولة في عام 1997 على "بروتوكول كيوتو" للحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون غير أن الولايات المتحدة (أكبر ملوث للبيئة العالمية بإضافات سنوياً تقدر ب 6 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون) لم تصدق على البروتوكول وتتحايل على المطالبات للحد من إنبعاث الغازات، ويؤكد العلماء وخبراء الإقتصاد والمدافعين عن البيئة أن هناك تكلفة إجتماعية مرتبطة بكل نشاط يؤدي الى إنبعاث الغازات ويطالبون بالتالي دول العالم بفرض

ضريبة على إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون (أو على البنزين والفحم والغاز) ويرون أن فرض ضريبة على ماهو ضار مثل التلوث لهو أفضل من فرض ضرائب على ماهو مفيد مثل الإذخار او الإستثمار أو العمل.

■ لقد إحتد الجدل فى نهاية القرن العشرين وبداية الألفية حول منافع ومضار العولمة وتحول صراع الأفكار والممارسات الإقتصادية من النزاع بين الشيوعية والرأسمالية الى المقارنة بين أشكال متنافسة من إقتصادات السوق والأنظمة الإجتماعية المرتبطة بها.

■ جدل حول العولمة

■ ولقد إستقبلت العولمة بحماس فى أوائل التسعينات من القرن الماضى، إلا أن الكثرة ترى اليوم فى العولمة إنتصاراً لنظام رأسمالى شرس يتسم بالإستغلال والسيطرة وعدم المساواة بين وداخل المجتمعات الإنسانية، ويرى "Joseph Stiglitz" نائب رئيس البنك الدولى سابقاً والحائز على جائزة نوبل فى الإقتصاد أن الأشكالية ليست فى العولمة ولكن فى نمط إدارتها حيث يؤكد أن قواعد اللعبة التى تحكم العولمة غير عادلة ومصممة بشكل يخدم مصلحة الدول المتقدمة صناعياً ويسلب سيادة الدول النامية وقدرتها على إتخاذ القرار، وكما يرى "ستيجلتز" فى كتاب صدر له مؤخراً بعنوان " كيف تعمل العولمة؟ How Globalization Work?" إن إدارة العولمة بالصورة الحالية لا تتفق والمبادئ الديمقراطية فرئيس الولايات المتحدة هو الذى يختار رئيس البنك الدولى المكلف بترويج النمو فى العالم وتعتبر السياسة الأمريكية وليست المؤهلات والخبرة هى المحدد لهذا الإختيار (Mc Namara و Wolfowitz على سبيل المثال جاء من وزارة الدفاع وكلاهما مرتبط بحروب فاشلة فى فيتنام والعراق) ، وهذا العجز الديمقراطى democratic deficit فى المؤسسات الإقتصادية الدولية يجعل منها مجرد "نادى للأغنياء" فحكمتها تعبر عن ذلك المفهوم، ولا يجب بالتالى الإندهاش لفشل صندوق النقد فى التسعينات فى مهمته الرئيسية لضمان الإستقرار المالى الدولى ولتركيز إهتمامه على إنقاذ الدائنين فى الغرب خلال الأزمات الدولية مثل أزمة المكسيك عام 95/94 وأزمة شرق آسيا 98/97 وأزمات أمريكا اللاتينية فى بداية الألفية الجديدة!

■ وتتنابى فى الإقتصادات الصناعية ثلاث رؤى مختلفة حول العولمة وآثارها ، الأولى ترى أن السوق الحرة تؤدى الى إستخدام أكفاً لموارد العالم المحدودة وتعظم من الثروة الدولية وتتيح التقدم الإقتصادى لشعوب العالم وتقوى من فرص السلام العالمى نتيجة الروابط التجارية بين الدول الديمقراطية ذات توجه إقتصاد السوق وان سيادة السوق على الدولة والإقتصاد على السياسة تعنى نهاية الصراعات السياسية المسؤولة عن الحرب والسيطرة، ويرى أصحاب الرؤية الثانية أن العولمة تزيد من مستويات البطالة داخل الدول الصناعية وتقلص برامجها الإجتماعية بدعوى التنافس عالمياً وتقضى على الثقافات الوطنية وتنتقص من السيادة السياسية وترفع معدلات الهجرة غير الشرعية والجريمة وتعتقد إن إنتصار السوق يعنى نهاية الدولة كحامى للضعيف إقتصادياً وان المصالح التجارية والأرباح ستسطو على منظومة القيم، والإتجاه الثالث يتنباه المدافعون عن البيئة وحقوق الإنسان الذين يرون أن العولمة قد أفرزت بيئة ملوثة ونظام عالمى هيراركى مستغل ويخشون من عالم تهيمن عليه الشركات متعددة الجنسيات يتحول فيه الإنسان الى مجرد مستهلك سلبي ويحذرون من "تمييز عنصري دولى global apartheid" ويطالبون بالعودة الى المجتمعات الصغيرة المحلية والمستقلة.

■ أما الدول النامية فقد إضطرت الى تخفيض الضرائب على الشركات والتغاضى عن كثير من القواعد المنظمة لأداء الأعمال وأحياناً لحماية البيئة وذلك بهدف تشجيع الإستثمار ، ولقد خاب ظن دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا فى العولمة أما الصين والهند فقد أدارت عولمة إقتصادها بحذر وتأتى وفتحت أسواقها للواردات ببطء ولا تسمح حتى يومنا هذا بدخول الأموال الساخنة المضاربة التى تسعى الى تحقيق عوائد مرتفعة فى المدى القصير، ويرى العديد من خبراء الإقتصاد والتنمية فى العالم أن العولمة تقوض الإستقلال الإقتصادى للدول النامية وتضعف من سيطرتها على السياسة الإقتصادية للأسباب التالية:-

1- شدة المنافسة التجارية التى تتطلب خفض التكاليف بإستمرار مما يؤدى الى تقليص المزايا الإجتماعية للعاملين وتدفع الحكومات الى "سباق بينها نحو القاع race to the bottom".

- 2- إنتقال السلطة فى المجتمع من الدولة الى الشركات نظراً لأنه إذا لم تتمكن الحكومة من إتخاذ إجراءات لخفض تكلفة الأعمال فإن الشركات سننقل أنشطتها الى دول أخرى.
- 3- محدودية الخيارات السياسية والإقتصادية أمام الحكومات نتيجة رغبتها فى جذب رأس المال الأجنبى وتخوفها من هروب الأموال.
- 4- إندماج الأسواق المالية يقوض فعالية السياسة الإقتصادية الكلية (السياسات الضريبية والنقدية) فى إدارة الإقتصاد الوطنى.

□ تجارة حرة أم تجارة عادلة؟

■ فشلت قمة منظمة التجارة الدولية المنعقدة فى "سياتل" فى نوفمبر 1999 نتيجة عدم رغبة القوى الإقتصادية الكبرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى النظر فى تحرير جاد للتجارة علاوة على الخلافات بين هذه القوى، فلقد إعتضت الإدارة الأمريكية على رغبة الإتحاد الأوروبى لإدراج سياسة المنافسة ومنع الإحتكار على أجندة المؤتمر وسانددت فى المقابل أجندة ضيقة تركز على مصالح التصدير الأمريكية (الخدمات المالية / تكنولوجيا المعلومات/ صناعة الطيران/ الزراعة) وكما أن الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى على طرفى نقيض حول عدد من الموضوعات الأخرى من بينها الغذاء المعدل وراثياً، وبالنسبة للدول النامية فقد إجتمعت مجموعة الـ77 فى "هافانا" فى إبريل 2000 لتعلن رفضها لإقتصاد عالمى مبنى فقط على المبادئ الكلاسيكية الجديدة للسوق، ولقد بدأت "دورة الدوحة للتنمية" فى نوفمبر 2001 بقطر تلاها إجتماعات لوزراء التجارة فى سبتمبر 2003 فى كانكون بالمكسيك وفى هونج كونج 2005 ، وبأنت دورة الدوحة بالفشل أيضاً ، فالدول الصناعية الكبرى لاتريد أن تتنازل عن الدعم الذى تقدمه لصناعاتها وزراعتها وبل إنه فى عام 2002 وبعد مؤتمر الدوحة مباشرة أقرت الولايات المتحدة تشريعاً يضاعف من الدعم الزراعى ومازالت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تستخدم نفقات الدفاع لدعم عدد كبير من الصناعات، وأما فى أوروبا فإن البقرة تحصل على دعم قدره 2 دولار يومياً فى المتوسط وهو حد الفقر الذى وضعه البنك الدولى والذى يعيش تحته أكثر من نصف سكان العالم! ويأتى ثلثى دخل المزارع فى النرويج وسويسرا من الدعم والنصف فى اليابان والثلث فى الإتحاد الأوروبى وتصل فاتورة الدعم الى 80% من الدخل الزراعى فى بعض المحاصيل مثل الأرز والسكر! وتساق المبررات بأن هذا الدعم إنما هو ضرورى للحفاظ على المستوى المعيشى لأسر صغار المزارعين وفى حقيقة الأمر فإن 87% من الدعم الزراعى الأمريكى يذهب لشريحة الـ 20% الأعلى من المزارعين الأمريكين و25% منه لشريحة الـ 1% الأعلى وهى الشركات الزراعية الكبرى فى الولايات المتحدة! وهكذا تنهار أسعار المنتجات الزراعية فى العالم النامى نتيجة ضخامة الدعم الأمريكى والأوروبى مما لا يؤثر فقط على دخول المزارعين فى الدول النامية والذين يشكلون قرابة نصف القوى العاملة ولكن على كل من يتعاملون معهم بيعاً وشراءً، والنتيجة هى إنخفاض عام للدخل ولمستوى المعيشة!

■ إن نظام التجارة العادلة يعنى القضاء على كل أنواع الدعم والقيود التجارية، ويؤكد جوزيف ستجلتز إن العالم بعيد جداً فى الوقت الحالى عن هذا النظام العادل، ولقد ركزت "الجات" عند بدأ تحرير التجارة على منتجات الصناعة التحويلية والتى كانت تمثل فى ذلك الوقت الميزة النسبية للإقتصادات الصناعية المتقدمة وكان التحرير محدوداً بالنسبة للمجالات ذات الأهمية للدول النامية مثل الزراعة والمنسوجات، وعندما إنخفض نصيب الصناعة التحويلية فى الدخل القومى للإقتصادات المتقدمة فإن المفاوضات الأمريكى والأوروبى بدأ التركيز بالحاح على تحرير الخدمات (70% من الإقتصاد الأمريكى والأوروبى) وعلى حقوق الملكية الفكرية، ونجحت الدول الصناعية الكبرى فى تحرير الخدمات كثيفة الإستخدام للمهارات التى تمثل ميزة نسبية لها (الخدمات المصرفية/ التأمين / تكنولوجيا المعلومات) بينما تركت خارج الأجندة الخدمات المعتمدة على مهارات منخفضة أو متوسطة مثل الإنشاءات والنقل البحرى.

■ ولقد نجحت الدول المتقدمة صناعياً في مفاوضات التجارة نتيجة قيامها بإعداد وصياغة الأجنحة (جدول الأعمال)، وفي حقيقة الأمر فإن المصالح الخاصة في الدول المتقدمة هي التي تبلور هذه الأجنحة ولا يعدو المفاوضات الحكومي من كونه ممثلاً لجماعات المصالح والشركات الدولية الكبرى التي تخطط بين مصالحها والمصالح الوطنية للولايات المتحدة، وتحتوى الأجنحة الجديدة على موضوعات شائكة مثل معايير حقوق الإنسان والبيئة والعمالة تحت مسمى "الإغراق الإجتماعى Social Dumping" (من المفترض أن تناقش هذه الموضوعات في منظمة العمل الدولية وليست في منظمة التجارة)، وقد رفضت معظم الدول وخبراء الاقتصاد في العالم إدماج هذه الأمور في مفاوضات التجارة ويرون أن مقترحات هذه الأجنحة مدفوعة بمصالح حمائية.

■ ولقد أخذت "الحمائية الجديدة new protectionism" أشكالاً جديدة تختلف عن سابقتها وذلك على هيئة قرارات إدارية تحت إيداع حماية الصحة أو الأمان، وكما أن الدول المتقدمة تقوم بتصميم هياكل للتعريف الجمركية بها لتشجع التصنيع في الدول النامية (تدرج التعريف tariff escalation أى تعريف أعلى على منتجات الصناعة التحويلية ومنخفضة على المواد الخام) وتضع حواجز جمركية متنوعة مثل التعريف المؤقتة في حالة زيادة واردات ما عن حد معين surge أو رسوم إغراق (وهو النظام المفضل في أمريكا) أو الحواجز الفنية والمقاييس العلمية وقواعد المنشأ، بل أن "تعديل دول (نسبة للسنتاتور روبرت دول) "على قانون التجارة الأمريكى يعطى للولايات المتحدة حق الإنسحاب من منظمة التجارة الدولية إذا رأت إن بقائها يؤثر على المصالح والسيادة الأمريكيتوفى واقع الأمر فهناك حالياً العديد من القرارات لمنظمة التجارة تتعارض مع القوانين الأمريكية وبالأخص قانون البيئة الأمريكى، وهذه الجوانب مجتمعة دفعت العديد من الإقتصاديين في العالم الى التشكيك في فعالية منظمة التجارة العالمية.

■ ويرى "عالم الإقتصاد Jagdish Bhagwati" إن الإقليمية الجديدة New Regionalism – والتي بدأت بإصدار "القانون الأوروبى الموحد Single European Act" فى عام 1986 – هي المعوق الرئيسى لحركة تجارة حرة وعادلة حول العالم ويؤكد أن كل خطوة نحو إندماج أوروبا تزيد من قيود التجارة بالنسبة للدول غير المنتمية للإتحاد الأوروبى (وهذا يفسر السعى الحثيث لتركيا لدخول الإتحاد لكون أوروبا السوق الأصلية للصادرات التركية) ، وفى نهاية التسعينات من القرن العشرين كان قد أبرم مئة إتفاق تجارى إقليمى كلها بالطبع يقوض إقامة "نظام تجارى حر ومتعدد الأطراف multilateral free trade regime"، ولقد أعلنت الولايات المتحدة بعد إنهييار المحادثات فى كانكون إنها ستلجأ الى الإتفاقات الثنائية وبالفعل تمكنت من خلال إتفاقات التجارة الحرة والثنائية الحصول على تنازلات من الدول الموقعه معها على هذه الإتفاقات فشلت فى الحصول عليها فى جولة الدوحة ويعتقد "Jeffrey Frandel" وعدد آخر من الإقتصاديين المرموقين فى العالم أن "الإقليمية الجديدة" تمثل تهديداً متنامياً لحرية التجارة ويقترحون قواعد جديدة لمنظمة للتكتلات الإقليمية بحيث لاتعوق تحرير التجارة (قواعد الجات التى تنظم الإتفاقات الإقليمية والتى تندرج تحت البند 24 محدودة ولا تلبى الغرض منها) ولاتؤدى الى تجزئة العالم مثل ما ساد فى الثلاثينات من القرن الماضى وأدى الى الحرب العالمية الثانية، وهكذا يصعب فى الوقت الراهن تحديد مستقبل العلاقة بين العولمة من جانب والحمائية الجديدة والإقليمية الجديدة من جانب آخر!

□ إحتكار المعرفة

■ تمثل إتفاقية حقوق الملكية "التربس TRIPS" ضمن الجات إنتصاراً لمصالح الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على المصلحة العامة لبلابين من البشر فى العالم النامى ، وتختلف حقوق الملكية الفكرية عن حقوق التملك الأخرى (أرض/ عقارات/ الآت وأدوات....) لأنها تنشأ سلطة لإحتكار المعرفة داخل المنظومة الإقتصادية، وهو الإحتكار الذى يتعارض مع مفاهيم الكفاءة الإقتصاية التى تعتبر المعرفة بمثابة منفعة عامة public good يجب إتاحتها للجميع، ويأمل المدافعون عن "التربس" أن يعوض النقص

في الكفاءة الاقتصادية الناجم عن سلطة الإحتكار بزيادة في المقابل للإبتكارات نتيجة قيود استخدام المعرفة مما سيؤدي - حسب إدعائهم - الى نمو إقتصادي أسرع، وبديل هذا التبرير على التبسيط الذي تلجأ اليه المصالح الخاصة في الدفاع عن قضيتها، فالإحتكار لا يؤدي فقط الى عدم الكفاءة بل أيضاً الى إبتكار أقل حيث أن الإحتكارات المعزولة عن المنافسة لاتخضع للضغوط التي تولد الإبتكار، وأما الإدعاء بأنه لن تكون هناك بحوث دون حماية فكرية فيكفي لبطلانه الرجوع لتاريخ الإنسانية الذي شهد إبتكارات رائعة بدون نظام لحقوق الملكية الفكرية، وبل أن الجامعات ومراكز الأبحاث التي تتلقى التمويل من الحكومات هي التي حققت التقدم الخارق في المعرفة والتقنية لتقوم الشركات بعد ذلك بترجمة هذه الإبتكارات الى سلع تجارية، فالمؤسسات الأكاديمية والبحثية - على عكس الشركات- تؤمن في أداء مهمتها بالمعمار المفتوح open architecture أي أن المعرفة يجب أن تتاح للكافة بهدف تشجيع مزيد من الإبتكار.

■ وان كل فكرة أو ابتكار أو اختراع بنيت في واقع الأمر على تطور افكار وابتكارات واختراعات سابقة لها، وبالتالي فتحديد حدود الملكية الفكرية لهو امر في غاية الصعوبة حيث هناك شبه استحالة في تحديد الاصل! وكما تلفت النظر في هذا الصدد مصروفات الدعاية والاعلان لشركات الادوية والتي تفوق بكثير ما يصرّف على البحث والتطوير وبل ان ميزانيات البحوث تعطى قدراً أكبر لتطوير عقارات لنمو الشعر والقدرة الجنسية للرجال عن تطوير ادوية للأمراض الاساسية، وعليه فان نظاماً مقبولاً للملكية الفكرية يجب ان يوازن في هذه المرحلة بين تكلفة الاحتكار ومنافع الإبتكار وذلك بالحد من مدة براءة الاختراع وأهمية نشر تفاصيله وضمان عدم استخدام براءات الاختراع بشكل يؤدي الى سوء استخدام سلطة الاحتكار abusive monopoly power، ومن الغريب ان تخضع مفاوضات الملكية الفكرية لاتفاقات التجارة بينما موضعها الصحيح هو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO (احدى المنظمات المتخصصة للامم المتحدة) والتي تبنت قرار في اكتوبر 2004 - بناء على اقتراح من الارجنتين والبرازيل - ينظم الملكية الفكرية بما يخدم متطلبات التنمية غير ان المنظمة لا تملك آليات لفرض قراراتها مثل منظمة التجارة الدولية.

■ ويتضح بجلاء التحيز ضد الدول النامية من خلال التعامل مع المعرفة التقليدية وانواع العلاج والادوية المؤسسة على الاعشاب والتي يتم القرصنة Bio- piracy عليها من قبل الشركات الكبرى رغم اعتراف العالم بحقوق الدول النامية في التعويض في الاتفاق الدولي للتنوع البيولوجي الموقع في يونيو 1992 عند انعقاد مؤتمر الامم المتحدة عن البيئة والتنمية في ريودي جانيرو غير ان الولايات المتحدة وتحت تأثير نفوذ شركات الادوية الكبرى لم تصدق على هذا الاتفاق!

■ ان الهدف الاصلى لاتفاقات التجارة هو تحرير حركة المنتجات والخدمات عبر الحدود الا ان اتفاقية التريس ركزت على تقييد حركة المعرفة عبر الحدود، وكما انها تعطي مثلاً قويا على التعارض والتناقض بين اتفاقات التجارة والقيم الانسانية الأساسية أي حق الحياة مقابل حق الحصول على الربح!؟

□ الثالث المتضارب والازمات المالية العالمية

ان الصعوبات التي تواجه نظام نقدي عالمي مستقر ومقبول سياسياً تزداد حدة نتيجة التناقض الحتمي بين متطلبات هذا النظام من حيث: (1) اسعار صرف ثابتة، (2) اسقلال كل دولة في سياستها الماكرواقتصادية و(3) حرية تنقل رؤوس الاموال، وهو الثالث الذي لايقبل المصالحة على حد التعبير الشائع بين الإقتصاديين، فنظام لاسعار صرف ثابتة (مثل بريتون وودز قبل انسحاب الولايات المتحدة منه في بداية السبعينات) مع سياسات ماكرو اقتصادية مستقلة يؤدي الى اسقرار اقتصادي يتيح للحكومات التعامل بفعالية مع المشاكل الداخلية ولا سيما معدل البطالة إلا أن هذا النظام يضحي بحرية حركة رؤوس الأموال والتي تعتبر من أهم أهداف الرأسمالية العالمية، وتختلف الدول فيما

بينها في هذا الشأن فالولايات المتحدة تحبذ سياسة نقدية مستقلة مع حرية حركة الاموال ونقل من جدوى اسعار صرف ثابتة بينما تفضل المجموعة الأوروبية اسعار صرف شبه ثابتة واما دول أخرى مثل ماليزيا والصين فتولى أهمية قصوى لاستقلالية السياسة الماكرواقتصادية وتفرض قيوداً على حركة الاموال، ويعتقد عدد من خبراء الاقتصاد ان الوضع الحالي القائم على تعاون غير رسمي بين البنوك المركزية هو أفضل حل لمشاكل النظام النقدي العالمي بينما ترى مجموعة أخرى من الاقتصاديين إن هذا الوضع مهدد بعدة أمور منها التذبذب العشوائي في أسعار العملات وبالذات بين الدولار والين نتيجة مناورات الولايات المتحدة واليابان المستمرة لتعديل قيمة عملاتهما بهدف زيادة تنافسية صناعاتها على الساحة الدولية ومنها أيضاً عدم التوازن الهائل بين دول الفائض (اليابان/ تايوان/ الصين) ودول العجز (الولايات المتحدة) ولقد إقترح نوبل الاقتصاد الراحل " ملتون فريدمان" نظاماً يعتمد على اسعار صرف مرنة بينما تفضل مجموعة أخرى من نوبل الاقتصاد العودة الى نظام القرن ال19 لاسعار صرف ثابتة وغطاء من الذهب الا ان معظم خبراء الاقتصاد يميل لنظام اسعار صرف مرنة بتعويم مدار، ولقد اقترح الفرنسيون والالمان واليابانيون أن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بادارة اسعار الصرف والحفاظ على مستوياتها ضمن حدود معنية بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الدولي وكما طالبوا بفرض رقابة على "صناديق الـ hedge funds"، وهكذا ونتيجة هذا الخلاف في السياسات والمصالح والرؤى فان ايجاد حل لهذا الثالوث المتضارب على الساحة الدولية مازال بعيد المنال.

- ويلقي عالمي الإقتصاد " Jagdish Bhagwati و Robert Wade" المسؤولية - في الازمة المالية لشرق آسيا – على سياسات الخزانة الامريكية الهادفة إلى تحقيق المصالح المالية الامريكية وذلك من خلال الضغط على دول هذه المنطقة لتحرير مبكر ومتسارع لاسواقها المالية، ويتعاطف خبير الاقتصاد الدولي "Jeffery Sachs" مع هذا الرأي ويفند الادعاء بأن الازمة تعود لاختفاء في السياسة الاقتصادية لهذه الدول التي سبق وان ادركت انه لايمكن خلق وظائف وبناء مصانع بأموال تأتي وتذهب بين ليلة وضحاها وخشيت من عدم الاستقرار الذي يصاحب هذه التدفقات دون فائدة تذكر على الاقتصاد، غير انها اضطرت لفتح أسواقها لحرية حركة الاموال تحت ضغط من صندوق النقد ووزارة الخزانة الامريكية كما سبق الإشارة اليه، ودفعت بذلك الثمن فادحاً فباع الناس مفروشاتهم وملابسهم في شوارع بانجوك، وفي دول أخرى تركوا المدينة ليعيشوا عالة على أهلهم في الريف، وأفلست المؤسسات والبنوك، وفشلت سياسات الصندوق في اصلاح الوضع وبل ازدادت الازمة سوءاً حيث أن روشة الصندوق لم تكن مصممة أصلاً لحماية هذه الدول من الانزلاق في الكساد بقدر ماوضعت لحماية الدائنين في الغرب وضمان سداد مستحقاتهم! فتولت الولايات المتحدة – في منتصف ديسمبر 1997 – تدبير حزمة انقاذ لكوريا الجنوبية قدرها 58 مليار دولار (أعلى رقم انقاذ عرفه العالم) وضغطت على الحكومة الكورية المنتخبة حديثاً في ذلك الوقت لقبولها بالاضافة إلى قروض اضافية من صندوق النقد، وذهبت تلك الاموال لسداد المستثمرين الامريكيين والاجانب وفي المقابل قدمت الحكومة تنازلات عديدة مثل فتح نظامها المصرفي لدخول المستثمرين الاجانب (أساساً أمريكيين) ومثل اغلاق العديد من البنوك والمؤسسات الوطنية التي كانت توظف عشرات الألاف من العمال، ولقد أستعادت معظم آسيا عافيتها الآن الا ان الاصلاحات التي فرضها صندوق النقد مثل الغاء الدعم على الغذاء (أهمية هذا الدعم لعشرات الملايين في أندونيسيا على سبيل المثال) وتخفيض الانفاق الحكومي لتحويل اقتصادات المنطقة إلى النموذج الاقتصادي الامريكي المحرر من التدخل الحكومي قد أصطدمت بالقيم الاجتماعية والخصائص المميزة لاستراتيجيات التنمية في هذه البلاد مما دفع عدد من الزعماء (مهاتير محمد) وقادة الرأي في المنطقة إلى الاعتقاد بأن الدافع الرئيسي للولايات المتحدة هو تقويض الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة لهذه المجتمعات وفتحها امام الاستثمار الامريكي!
- ولقد سبق أن أستخدم نفس السيناريو مع المكسيك، فلقد منحت 50 مليار دولار كمساعدات من صندوق النقد والولايات المتحدة ودول أخرى، ويؤكد "Milton Friedman" ان هذه الاموال

انتقلت بالفعل إلى أيادي المؤسسات الأجنبية وبالذات البنوك الأمريكية بينما تركت المكسيك تأن تحت وطأه الكساد والارتفاع الهائل في الاسعار، وكما يري Friedman وزملاءه من المدرسة الاقتصادية المحافظة ان رد فعل صندوق النقد خلال أزمة المكسيك عامي 95/94 لدليل على عدم فعاليته وتدخله غير المجدي وطالبوا بالغاءه.

• ولقد أتبع الصين سياسات توسعية تقليدية مبتعدة بذلك عن مقترحات صندوق النقد، ولم تركز فقط على سياسات استقرار الاسعار كمطلب خبراء الصندوق بل على الاستقرار الحقيقي الذي يؤمن وظائف جديدة ويأخذ في الاعتبار الدخلاء الجدد في سوق العمل، ورغم القيود المفروضة على حركة الاموال فلقد تدفقت على الصين أموال قدرت بمائة مليار دولار خلال عام 2004 وحده.

• وبشكل عام فان موقف اللامبالاه حول مخاطر تحركات الاموال عالمياً بدأ يتغير مع نهاية صيف 1998، ففي أغسطس من نفس العام خفض الروبل وصاحب الازمة الروسية اضطراب مالي أدى الى انخفاض حاد في البورصة الأمريكية وغيرها من البورصات العالمية، وتزامن ذلك مع هروب الاموال من البرازيل واحتمال انهيار عملتها، وازدادت المخاوف من دخول العالم في أزمة إقتصادية مشابهة للكساد الأعظم في الثلاثينات، ومع ما قد يهدد المصالح الأمريكية من جراء هذا كله دعت ادارة الرئيس كلينتون إلى معمار مالي عالمي جديد لاحتواء الانتشار الازمة والوقاية من أزمات أخرى في المستقبل، واجتمعت مجموعة G7 في أكتوبر 1998 لتقترح انشاء صندوق طوارئ بـ 90 مليار دولار يتبع صندوق النقد الدولي، ولم تلقى بعض المقترحات اثناء هذا الاجتماع اجماعاً مثل انشاء بنك مركزي دولي أو فرض ضريبة على الاموال المحولة عبر الحدود، ولقد سبق "James Tobin" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ان اقترح فرض ضريبة (عرفت باسمه) على الاموال السريعة وقصيرة الاجل Short Term Capital Flows بهدف الحد من المضاربة في الاسواق المالية، وكما نصح عالم الاقتصاد Paul Krugman الدول التي تعاني من مشاكل مالية بضرورة وضع قيود على حركة الاموال، ورغم كل ذلك فان الدول الصناعية لم تصل بعد إلى توافق حول إصلاحات النظام المالي العالمي مما لا يبشر بالخير لمستقبل استقرار الاقتصاد الدولي!

□ الشركات عابرة الحدود والاستثمار الاجنبي المباشر

• يثير الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات خلافاً شديداً على ساحة الاقتصاد الدولي، فيرى من يؤيد هذا الدور أن الشركات الدولية الكبرى تزيد من كفاءة وانتاجية استخدام موارد العالم وتعظم بالتالي ثروته ورفاهته الاقتصادية، ويحملها المنتقدون مسئولية تقويض الديمقراطية (مصدق وسلفادور الليندي... الخ) وإلحاق الضرر بالاقتصادات الوطنية ويتهمونها بممارسة شكل جديد من الرأسمالية الشرسة غير الخاضعة للمساءلة، الا ان الغالبية تدرك انه اذا لم تتمكن دول نامية من جذب الاستثمار الاجنبي المباشر FDI فيصعب عليها اكتساب الموارد المالية والتكنولوجية والتواجد في الاسواق العالمية وهي الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية، حيث ان اي اقتصاد نامي خارج شبكات الانتاج والتحالفات الدولية التي تسيطر عليها الشركات عابرة الحدود سيكون في وضع صعب نظراً لأن جزء لا يستهان به من التجارة العالمية يتشكل من التجارة البينية داخل هذه الشركات أي بين فروعها المنتشرة حول العالم intrafirm trade between subsidiaries، فلقد تحولت استراتيجيات هذه الشركات من الاستثمار الافقي إلى الاستثمار الرأسي وذلك بتصنيع الاجزاء والمكونات في مواقع مختلفة من العالم وليتم تجميعها في مواقع أخرى، ولقد كانت لهذه الاستراتيجيات في دمج الانتاج حول العالم أثر قوي على التوزيع الجغرافي للصناعات والخدمات في الاقتصاد العالمي، وهذا علاوة على التغييرات في طرق الانتاج والتنظيم الصناعي (الانتقال من انتاج الحجم إلى الانتاج المرن / شبكات الموردين....) التي ساهمت هي الأخرى في عولمة الاعمال.

• ويمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تفيد أو تضرر الاقتصاد الذي تدخله، فقد تخلق منافسة غير عادلة مع الشركات المحلية وتقيم حواجز دخول أمام الشركات الوطنية الجديدة الا في الحالات التي تمتلك فيها الدولة النامية قدرات بشرية وتكنولوجية مرتفعة، ويؤدي الاستثمار

الاجنبي المباشر في بعض الحالات إلى سيطرة اجنبية على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة المهمة للأمن القومي أو ذات الأهمية الاستراتيجية لاداء وتنافسية الاقتصاد الكلي (أثيرت هذه المخاوف في الولايات المتحدة أمام الاستثمار الياباني المباشر).

- وفي عام 2004 بلغت إيرادات "جنرال موتورز" 191.4 مليار دولار وهو رقم يتعدى الناتج الاجمالي لـ 148 دولة منفردة، وفي عام 2005 حققت "ول مارت" إيرادات قدرها 285.2 مليار دولار، وصارت الشركات القوية مالياً تشكل قوى سياسية، ففي الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة استبدلت الرشاوي التي تقدمها الشركات بمساهمات ضخمة في الحملات الانتخابية السياسية، ولم تعد الجائزة مجرد عقد لبناء طرق أو سدود بل تغيير في سياسات الدولة، ويذكر نوبل الاقتصاد Stiglitz أن 41 شركة ساهمت بـ 150 مليون دولار للأحزاب السياسية الأمريكية في الفترة 2001/1991 وتمتعت في المقابل بـ 25 مليار دولار من التخفيضات الجمركية، وانفقت شركات الادوية الأمريكية 759 مليون دولار للتأثير في اصدار 1400 تشريع من الكونجرس في الفترة من 1998 إلى 2004 وكما أعطت الحكومة الأمريكية الأهمية القصوى لمصالح هذه الشركات في مفاوضات التجارة والترسب!
- وينخفض نسبياً مستوى الاستثمار الاجنبي في كل من اليابان وكوريا الجنوبية ودول أسبوية أخرى التي مازالت تضع قيوداً على الاستثمار الاجنبي في بعض القطاعات، وهناك دول أخرى لا تتصدى للاستثمار الوافد ولكنها تحصن أسواقها من خلال منع الاحتكار والسياسات المرتبطة به وكذلك القواعد الوطنية التي تحد من ممارسات الاندماج والاستحواذ، ويتركز معظم الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية حالياً في الصين وفي دولتين من أمريكا اللاتينية هما البرازيل والمكسيك.
- ولاتوجد قواعد حاكمة للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم مثل تلك المتعلقة بالتجارة أو بالأمور النقدية، ويطالب علماء الاقتصاد باتفاق دولي ينظم حركة الشركات عابرة الحدود والاستثمار الاجنبي المباشر حيث ان المعايير الحالية TRIMS داخل اتفاقية الجاتس GATS وميثاق شرف الشركات الدولية في الامم المتحدة لا تكفي لتنظيم دور هذا الاستثمار في الاقتصاد الدولي وكما ان مبادرة "الاتفاق متعدد الاطراف حول الاستثمار MAI" التي اقترحتها ادارة الرئيس كلينتون في سبتمبر 1995 لم ترى النور نظراً للمعارضة الشديدة التي واجهتها في العالم لتجاهلها مصالح العاملين وتلوث البيئة، ولاشك أن أي اتفاق دولي يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه الامور علاوة على موضوعات الضرائب على الاستثمار الاجنبي وتحويلات الأسعار بين فروع الشركات حول العالم Transfer pricing والحوافز التي تقدمها حكومات الدول النامية لجذب الاستثمار الاجنبي وتوازن تلك الحوافز مع التكاليف الاجتماعية بحيث لا تؤدي إلى سباق نحو القاع بين الدول، وايضاً موضوع حوكمة هذه الشركات بحيث يتم محاصرة الفساد الذي تمارسه والحد من سلطتها باصدار قانون دولي للمنافسة وانشاء هيئة دولية لمراقبة الممارسات الاحتكارية (عولمة الاحتكار) والضارة بالمنافسة.

□ الدولة والسوق : دروس التسعينات

- تتمحور الافكار والممارسات الخاصة بأدوار الدولة والسوق حول اشكالية تحقيق الكفاءة من جانب والعدل من جانب آخر، ولقد ثبت أن الاسواق بمفردها لا تؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية بدون تدخل حكومي مناسب خلافاً لرؤية أصولية السوق Market Fundamentalism، وكما لا يوجد نموذج نمطي واحد أو طريق أمثل لتسيير الاقتصاد، فهناك العديد من أشكال اقتصاد السوق وتمثل السويد نموذجاً لهذا الاقتصاد يتمتع بافضل رعاية صحية وبأجود تعليم وبعدالة أوفر، ويتطلب النجاح الاقتصادي احداث التوازن الصحيح بين الحكومة والسوق أي تحديد الخدمات الواجب تقديمها من الحكومة والقطاعات المطلوب تشجيعها وقواعد حماية العاملين والمستهلكين والبيئة، ومن الطبيعي أن تتغير عناصر هذا التوازن مع الوقت وأن يختلف من بلد لآخر، الا انه وفي جميع الأحوال تظل اهمية عنصر العدالة الاجتماعية والعوامل القيمية غير الاقتصادية وضرورة اصلاح مشاكل الرأسمالية المتمثلة في المنافسة المنتقصة والمعلومات غير الكاملة.

- ولقد وجدت البلدان التي فتحت قطاعها المصرفي للبنوك العالمية الكبرى (الارجتنتين والمكسيك في التسعينات) ان هذه البنوك تفضل التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات وذلك على حساب توفير الائتمان للشركات الوطنية المتوسطة والصغيرة، وعلى صعيد آخر اعترف صندوق النقد مؤخراًُ بخطورة حرية تنقلية رؤؤس الاموال، وكما كان للتقدم العلمي في النظرية الاقتصادية في الثمانينات الفضل في القاء الضوء على محدودية الاسواق وبالأخص عندما يكون هدف الدولة إستيعاب التكنولوجيات الجديدة لسد الفجوة المعرفية Knowledge Gap نظراً لكون المعرفة هي المورد المحوري للتنمية الاقتصادية وهكذا يتفق معظم الاقتصاديين اليوم أن حركة الاسواق بمفردها وبدون تدخل من الدوله لن تقود إلى الكفاءة الاقتصادية.
- ولقد تميز نجاح دول شرق آسيا بالدور الايجابي الذي لعبته الحكومات، فالاموال التي ضختم للاستثمار جاءت من شعوبها نتيجة تشجيع الحكومات للادخار المحلي وعدم اعتمادها على التدفقات الرأسمالية المتطايرة والتي تأتي من الخارج، ولقد وصل متوسط معدل الادخار في معظم بلدان المنطقة إلى 25% من الناتج الاجمالي، ويصل الادخار الوطني في الصين اليوم إلى 40% من الناتج مقابل 14% في الولايات المتحدة، ولقد أمنت كل هذه الدول بأهمية السوق ولكنها كانت على وعي وادراك بضرورة التحكم في الاسواق، فعندما لا تفتح البنوك الخاصة فروعاً في المناطق الريفية أو لا تقدم قروضاً طويلة الاجل فان الحكومة تتدخل لسد هذه الفجوة وعندما لا يقوم القطاع الخاص بتوفير المدخلات الاساسية للانتاج مثل الحديد والاسمنت والكيماويات فان الدولة تدخل في هذه الأنشطة، وبينما اتجهت معظم هذه الدول نحو التحرير الاقتصادي فانها فعلت ذلك بايقاع يتفق مع قدرتها الاقتصادية (قيود على الاستيراد الذي يضر الصناعة والزراعة الوطنية)، ولقد دعت الصين وماليزيا وسنغافورة الاستثمار الاجنبي للمشاركة في التنمية بينما نهضت اليابان وكوريا الجنوبية دون الاعتماد على هذا النوع من الاستثمار وبل لم تشجعه، والدول التي رحبت بالاستثمار الاجنبي فعلت ذلك شريطة أن يرتبط بنقل التكنولوجيا وتدريب العاملين، ووضعت دول مثل الصين والهند التي تفتتح أسواقها للاستثمار الاجنبي طويل المدى قيوداً على التدفقات الرأسمالية قصيرة الاجل.
- أما في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً فلقد كان من المفترض ان يجلب الانتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق الرفاهة الا ان مستويات المعيشة والدخل هبطت بقرابة 70%، وكانت نتائج العلاج بالصدمة الذي اتبعته روسيا والدول الاشتراكية الاخرى للانتقال إلى النموذج الغربي للرأسمالية مدمرة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً حيث ظهرت الجريمة المنظمة وغير المنظمة وشبكات التهريب والدعارة باشكالها، وأدى تحرير الاسعار إلى تضخم هائل وصل إلى معدل 3300% سنوياً في دولة مثل أوكرانيا مما اضطر الحكومات إلى تقييد السياسة النقدية (اسعار فائدة مرتفعة مع قيود على الائتمان) واتباع سياسات التقشف (ميزانية انفاق حكومي ضئيل) بهدف كبح التضخم الامر الذي دفع تلك الاقتصادات إلى الدخول في مراحل من الكساد، وادت الخصخصة السريعة إلى هروب مليارات من الدولارات خارج البلاد (تفوق تريليون دولار في روسيا) واوجد طبقة جديدة – تكون ثرائها من السطو على اصول الدولة لا من العمل الشاق - وقامت بتهريب الاموال بايقاع اسرع بكثير من تدفق مليارات المساعدات التي وفرها صندوق النقد، فلقد حررت اسواق المال والنقد على امل تدفق الاموال إلى الداخل بينما الذي حدث هو العكس تماماً! وانه من المتفق عليه في الوقت الراهن ان سرعة الاصلاحات في دول الكتلة الشرقية كانت خطأ فادحاً، فلقد تمت الخصخصة قبل وضع اطر تشريعية وقوانين للضرائب وكما ادى انخفاض ايرادات الدولة وانسحابها من النشاط الاقتصادي دون تدبير موارد أخرى الى انهيار الانفاق على الصحة والبنية الاساسية وشبكات الامان الاجتماعي والى تدهور سريع في النظام التعليمي الذي اشتهر في السابق بجودته العالية، وبالتالي ارتفع معدل الفقر في دول الكتلة السوفيتية السابقة إلى عشرة اضعاف في الفترة من 1987 إلى 2001 الا ان بعض الدول مثل بولندا وسلوفينيا لم تصب بنفس الاذى حيث ادارت فترة التحول بشكل افضل.
- ولقد منيت بالفشل سياسات دول امريكا اللاتينية التي طبقت وسارت على نهج" توافق واشنطن Washington Consensus" الذي استهدف مكافحة التضخم المستشري في هذه

الدول، حيث لم يدم النمو لكونه اسس على اقتراض كثيف من الخارج وعلى خصخصة الاصول الوطنية للاجانب علاوة على عدم استخدام حصيلتها في الاستثمار، ولقد شاهدت هذه الاقتصادات طفرة مؤقتة في الاستهلاك وفي الناتج الاجمالي الا انه صاحب ذلك تضائل الثروة الاقتصادية مما دفع العديد من خبراء الاقتصاد إلى ادراك أهمية "الاصلاح المحاسبي" وحاجة الدول الى اشكال من الميزانيات تأخذ في الاعتبار اصول وخصوم الدولة بما في ذلك تخصيص جزء يوضح بيع الاصول شاملة الموارد الطبيعية والخصخصة، فالشكل الحالي لميزانية الدولة يتحسن نتيجة بيع الاصول وانخفاض عجز الموازنة بالتالي حيث يمكن خفض العجز عن طريق بيع الموارد الطبيعية والاصول الوطنية، وعندئذ تحصل الدولة على درجات عالية طبقاً لمعايير صندوق النقد ويتوفر لها مزيد من الائتمان نتيجة رضاء المانحين واسواق المال العالمية الا ان هذه الدولة في حقيقة الامر اصبحت اشد فقراً!

• وأما في الولايات المتحدة والتي يروج البعض لنموذجها في تنمية رأسمالية غير مقيدة، فإنه وحتى، يوماً هذا تلعب الحكومة الأمريكية دوراً محورياً في السياسات المالية حيث توفر الضمان لجزء مهم من الائتمان الممنوح لبرامج التمويل العقاري وقروض الطلبة والصادرات والواردات والتعاونيات والمشروعات الصغيرة، وتاريخياً قامت الادارات الأمريكية المتعاقبة بدور فاعل في الاقتصاد والتنمية بما في ذلك التنمية التكنولوجية والبنية الاساسية.

□ الاقتصاد المصرى... المرحلة التالية؟

- اعتمدت سياساتنا الاقتصادية – الى حد كبير- على المفاهيم التى سادت العالم فى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضى من حيث إصدار التشريعات لتحسين مناخ الأعمال وتحرير التجارة فى المنتجات والخدمات وحرية إنتقال الاموال والخصخصة وجذب الاستثمار الاجنبى بهدف ربط الاقتصاد المصرى بالاسواق العالمية وزيادة انتاجيته، ولقد تميز تطبيق هذه السياسات بالتأنى والحذر نظراً لإشكالية التوفيق بين تحرير الاسواق من جانب ومتطلبات الفئات العريضة من محدودى الدخل من جانب آخر وهى الاشكالية المتمثلة فى إحداث التوازن بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية، الا انه ونتيجة لتأثيرات عوامل خارجية ومحلية لم نبلغ الاهداف المرجوة فى كفاءة أداء الاسواق (المنافسة والانتاجية) وفى فعالية قواعد العدل الاجتماعى (الخدمات العامة والفجوة بين الدخل)، وفى نفس الوقت فقد غيرت تجارب دول العالم النامى والازمات الطاحنة التى مرت بها من قاعدة المفاهيم التى سيطرت على الفكر الاقتصادى فى حقبة التسعينات والتى أثبتت فشلها وبل خطورتها على مسار التنمية، ويتطلب ذلك بالتالى مراجعة شاملة لإستراتيجيتنا وسياساتنا الاقتصادية، فالسياسات الاقتصادية ليست هى مجموعة من الثوابت التى يتم تطبيقها فى كل الاحوال بل هى تتحرك ديناميكياً بناء على طرق للتفكير تتيح لنا تشكيل أجوبة جديدة لمشاكل عالم متغير بايقاع سريع، وكما انه لا توجد قوالب أو نماذج جاهزة لسياسات التنمية فلا يمكن مثلاً اتباع نموذج دول شرق آسيا فى استراتيجيتها الأولية ذات التوجه التصديرى لأنها تمت فى ظل أشكال للتبادل التجارى العالمى فى الستينات مختلفة تماماً أو اتباع نموذجى الصين والهند حالياً التى تختلفان عن مصر فى خصائصهما الاجتماعية والسكانية والثقافية، ولا تعنى هذه المراجعة ايضاً العودة الى سياسات الإنغلاق فلا يجدى لنا أن نعزل انفسنا عن الاقتصاد العالمى وعلينا أن نواجه التحدى المتمثل فى احداث التوازن الدقيق والذكى بين متطلبات تقوية الداخل والاندماج مع الخارج، والاحتفاظ بقدرتنا على التحكم فى السياسة الماكرواقتصادية (وأدواتها مثل اسعار الصرف والفائدة ونسب البطالة...) أى متطلبات السياسة الوطنية لتحقيق التنمية والديمقراطية الاقتصادية.
- وتتشكل المراجعة من مجموعة من العناصر الاقتصادية الرئيسية تكوّن فى مجموعها اطاراً يندرس سياسات التنمية ومدى ملاءمتها للأوضاع العالمية فى القرن الحادى والعشرين ومدى تحقيقها لاهداف التقدم التى نسعى اليها، وتتمثل هذه العناصر فى:

1. لا يمكن ان نعيش على الدوام بأكثر من إمكاناتنا أى لا يمكن أن نستمر فى الاستهلاك بأكثر مما ننتج، والعامل الرئيسى لموقع أى دولة بين الامم فى الاقتصاد العالمى هو تراكم الموارد(المادية والبشرية والمعرفية) التى تؤدى الى زيادة الانتاجية، والنمو الاقتصادى فى مصر لم يقابله نمو مماثل فى الانتاجية الكلية، وزيادة نسب النمو دون زيادة فى معدل الانتاجية تعنى بالضرورة مشاكل اقتصادية فى المستقبل لانها تقوم على حشد الموارد ولكن دون كفاءة فى استخدام تلك الموارد، فالانتاجية هى المحدد الأول لمستويات المعيشة والدخل والبطالة، ومحاولة تعريف التنمية على اساس تحقيق فائض فى الميزان التجارى مثلاً هو أمر غير موفق فزيادة الصادرات نتيجة انخفاض الاجور أو العملة أو كلاهما فى الوقت الذى نستورد فيه سلعاً معقداً يصعب على منشأتنا إنتاجها قد يؤدى الى توازن أو زيادة الميزان التجارى ولكنه بالقطع سيخفض من مستوى المعيشة، وتعتمد اساليب زيادة الانتاجية على الادارة الفعالة للاقتصاد الكلى وعلى الإرتقاء بمستوى العناصر البشرية والتقنية والتنظيمية والمعلوماتية داخل منظمات الأعمال المصرية العامة والخاصة، والسيطرة على الفاقد فى الاقتصاد القومى(فى الزراعة والنقل والكهرباء والمياه) والذى يضعف بشل كبير الانتاجية الجزئية والكلية (اليابان تطبق برنامجاً قومياً للتعامل مع الفاقد muda elimination).

2. ان التنمية لا تعنى كم الوظائف فقط ولكن نوعية هذه الوظائف، فالعبارة ليست فى تشغيل المواطنين فى أعمال متدنية وبأجور منخفضة، هذه هى نقطة أساسية تركز عليها "جودة التنمية" والتي قد تغيب عن أعيننا اذا إقتصرنا اهتماماتنا على الارقام الجافة للدخل القومى دون تفحص مكونات وتوزيع هذا الدخل وتقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء ونبذ مظاهر البذخ والترف، والاستراتيجية الاقتصادية مطالبة بوضع برنامج للهندسة الاجتماعية لمحاربة الفقر وعدم المساواة فى مجالات فرص العمل والحصول على الثروة، وباعادة صياغة علاقة الثروة بالعمل، فتشجع الثروة التى تؤدى الى الابداع فى العمل وتشجب الثروة التى تعوض عن العمل (الآ فى حالات خاصة مثل الشيوخ والعجز)، ومن الامور المهمة ما اثاره الخبير الاقتصادى العالمى " هرناندو دى سوتو" من كون الفقراء فى الدول النامية يملكون اصولاً عبارة عن "رأس مال ميت dead capital" غير مستغل اقتصاديا لصعوبة اعطائه شكلاً قانونياً، وبالتالي فان تسجيل تلك الاصول الرأسمالية سيساعد على مواجهة الفقر ومساندة الاصلاحات الاقتصادية وتحويل جزء من الاقتصاد التحتى واقتصاد المقايضة الى الاقتصاد الرسمى، وبالنسبة لمصر أشار "دى سوتو" فى دراسته ان نحو 92 % من الملكية العقارية فى القطاع الحضرى و87% فى القطاع الريفى غير مسجلة وان 70% منها مملوك للفقراء.

3. تحرير التجارة والاسواق والاستثمار الاجنبى المباشر قد يرفعان من انتاجية الامة وقد يهددانها، ذلك يعتمد على السياسات الإنتقائية التى نطبقها، فتحرير التجارة سواء فى المنتجات او الخدمات وفتح الباب امام المنافسة العالمية لا يجب ان يكون فى هذه المرحلة على حساب إغلاق الصناعات الوطنية وبالذات المتوسطة والصغيرة (مثل ما حدث فى عدد من الدول النامية فى التسعينات)، وكما لا يمكن السماح لنفوذ الاحتكارات العالمية بالتغلغل فى السوق المصرية ويلزم الأمر ايضاً وضع ضوابط على حركات الاندماج والاستحواذ لحماية المنافسة العادلة وشراء الاجانب للمؤسسات المصرية، وفى المقابل تشجيع الاستثمار الاجنبى الذى يفتح اسواقاً خارجية أو يضيف فى الادارة والتكنولوجيا لا الاستثمار الاجنبى الذى يتوجه للاستهلاك المحلى (يسيطر حالياً عدد محدود من الشركات العالمية على بعض قطاعات السوق الاستهلاكي فى مصر مما يصعب معه ضبط الاسعار لفئات عريضة من المستهلكين محدودى الدخل)، وحتى فى الحالات التى تؤدى فيها حرية التجارة والاستثمارات الاجنبية الى زيادة معدلات النمو والانتاجية فانه يجب الحرص من سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد حيث سيكون حينئذ عرضة للتأثر الشديد بالمشاكل الاقتصادية والمالية العالمية، وعلية فان الاستثمار الاجنبى ليس شراً وليس خيراً حيث ان تأثيره على مستويات المعيشة سيعتمد بشكل أساسى على الاطر والسياسات التى تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلى وطبيعة المنافسة والقواعد العامة التى تحكم هذا الاستثمار، وقد ثبت ان نفس المستوى من الاستثمار الاجنبى قد يؤدى الى نتائج مختلفة على الاقتصاد وخاصة على الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخل وذلك نتيجة اختلاف الاطر والقواعد الحاكمة فى كل دولة.

4. على السياسة العامة ان تأخذ فى الاعتبار الحقيقة الاقتصادية المعروفة وهى انه لا يمكن تحقيق الجمع بين ثلاثة عوامل فى نفس الوقت أى سعر صرف ثابت وسياسة نقدية مستقلة وحرية حركات رؤس الأموال، ولا تتشكل مخاطر اسعار الصرف بين يوم وليلة ولكنها تتراكم على مدار سنوات لكى تنفجر بشكل مفاجيء، ونظراً لتوافر قدر عال من التدفقات الرأسمالية الداخلة والاحتياطي النقدى فان البنك المركزى يستمر فى تثبيت سعر الصرف والذى يشكل محور سياسته فى التحكم فى معدل التضخم (قانون البنك المركزى ذاته ينص على ذلك)، ومما لا شك فان هذه استراتيجية فعالة ولكنها قد تفشل على المدى الطويل فى حالة استمرار ضعف هياكل قطاعى الاعمال العام والخاص وعدم القدرة على زيادة الانتاجية مقارنة بالدول الأخرى، وكما ثبت ان السياسة النقدية وحدها ليست ضماناً

لاستقرار الاقتصاد الكلي ما لم يواكبها سياسة مالية موائمة (أى التوافق بين السياسات المالية والنقدية) غير ان قدرة الحكومة على اتباع سياسة مالية مرنة ومستقلة محدودة نظراً لزيادة فوائد الدين العام فى الموازنة العامة ولان نسبة عالية من الانفاق فى الموازنة توجه للاجور، ولاعتماد الخزانة العامة فى موارد النقد الاجنبى على قطاعات خارج تحكم الاقتصاد القومى (تحويلات المصريين بالخارج/البترول/قناة السويس/السياحة)، واستقرار سعر الصرف حيوى بالنسبة لمصر نتيجة واردتنا من الطعام (فاتورة الغذاء)، ولا ننسى ان جهود مصر لتخفيض ديونها الخارجية الى النصف بعد حرب الخليج 1991 قد تأكلت نتيجة تدهور سعر الصرف فى آخر التسعينات لأنه إذا كانت دولة مدينة للخارج بقدر "ص" على سبيل المثال وانخفض سعر الصرف الى النصف فان الدين مقوماً بالعملة المحلية يصبح "2ص" ونفس القدر ينطبق على فوائد الدين الخارجى.

5. مما سبق ينضج أيضاً أهمية وضع ضوابط على التدفقات المالية الداخلة والخارجة (باستثناء أرباح الاستثمار الاجنبي المباشر)، ومن بين تلك الضوابط فرض ضريبة Tobin Tax على التعاملات قصيرة الاجل في البورصة مما يشجع شراء الاسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الاجل ويؤدي إلى استقرار البورصة حول اسعار للاسهم تعبر عن المراكز والاضاع الحقيقية للشركات ويقل بشكل جذري من الشراء والبيع بهدف المضاربة، ولقد طبقت كثير من الدول الرأسمالية هذه السياسة لعقود بعد الحرب العالمية الثانية وازدهرت اقتصاداتها ثم فتحت بعد ذلك أسواقها لحرية انتقال رؤس الاموال، وكما ان هناك قاعدة اقتصادية وهي انه لايمكن تواجد بورصة مفتوحة تدخل وتخرج منها الاموال بكل حرية وفي نفس الوقت الحفاظ على استقرار اسعار الصرف لأن هذه الاموال ستؤدي إلى ضغط مستمرة على العرض والطلب للعملة المحلية بشكل لايمكن البنك المركزي من التحكم في السياسة النقدية وفي استقرار سعر الصرف.

6. التعامل الفعال مع معطيات العولمة من خلال دور قيادي لمصر في مجال الاقتصاد الدولي بمشاركة دول نامية مثل الهند والبرازيل وفنزويلا وبمساندة المجتمع المدني العالمي وذلك للمطالبة باصلاح وتطوير المؤسسات الدولية وسد العجز الديمقراطي بها في اتخاذ القرارات، ولمحاولة التوصل مع شركائنا من الدول الصناعية المتقدمة إلى توازن جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يرسى قواعد عادلة للتجارة العالمية ويوجد مدخلاً جديداً للملكية الفكرية وبالذات في صناعة الدواء، ويعوض عن تدهور البيئة والتغير المناخي ويصلح المعمار المالي الدولي وينظم الاحتكارات الدولية.

7. ومن الضروري ادراج العناصر السابق ذكرها ضمن اطار اوسع من الاهداف التنموية تتبلور من خلال عدة محاور لعل أهمها (1) التزام قاطع نحو دفع الاستثمار الوطني والادخار الوطني وتهيئة الرأي العام بموضوعية حول نقاط القوة والضعف في اقتصاد السوق و(2) انضباط مالي ونقدي صارم وقيام القيادات باعطاء المثل في التقشف وبساطة الحياة و(3) الارتقاء بمناخ المنافسة والاسواق والشفافية ومحاربة الفساد والمشاركة المجتمعية الواسعة في الرقابة على هذه المجالات و(4) ترشيد استخدام المياه والحفاظ على جودة المياه الجوفية في غرب الوادي و(5) ترشيد استخدام الطاقة والحد من نمو الصناعات والخدمات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وتطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة وبالذات الطاقة الشمسية وغاز الميثان (biomass) المتولد من مخلفات الزراعة والانسان والحيوان، والطاقة النووية بشرط عدم الاعتماد على الخارج في توفير الوقود (اليورانيوم 235) وضمان دفن النفايات بشكل آمن و(6) المضي في الاصلاح الاداري لاجهزة الدولة باختيار قيادات جديدة لها من خارج المنظومة الحكومية واعادة هيكلة الحكومة التي لم تتغير وزاراتها تقريباً منذ عشرات السنوات بحيث يتواءم مع المتطلبات الجديدة للتنمية.

8. وهكذا يتحدد مسارنا للتنمية من خلال مدخل "النمو مع العدل الاجتماعي growth with equity approach" المعتمد على الركائز الآتية:

- التشغيل ومحاربة البطالة.
- تصحيح تشوهات السوق.
- اشباع الحاجات الاساسية للمواطن وجودة الخدمات المقدمة اليه.
- عدم خضوع التعليم والصحة والثقافة لقوى السوق وحدها.
- تطوير الزراعة والمناطق الريفية وصعيد مصر ودفع الاستثمارات الرأسمالية اليها.
- صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومنشآت الاعمال والقوى العاملة.
- السعي والمشاركة في وضع نظام اقتصادي عالمي وعادل.

شريف دلاور

برج العرب - مايو 2007